المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 19A1 كانون الاول 2025
No.19A Dec. 2025

التطورات السياسية والتحديات الامنية في نيجيريا خلال حكم عمر موسى ياردوا 2007-2010

ا. م. د. امنة سعدون عباس
جامعة القادسية/ كلية التربية- قسم التاريخ
07804803960
Amenah.S.abbas@qu.edu.iq

الملخص

بينت الدراسة الفترة السياسية والأمنية التي مرت بها نيجيريا خلال فترة الرئيس عمر موسى ياردوا (2007-2010)، اذ ركزت على الانتخابات الرئاسية لعام 2007 وما تلاها من اتهامات بالتزوير، فضلاً عن تصاعد الأزمات الأمنية الناتجة عن انشطة جماعات مثل بوكو حرام وحركة تحرير دلتا النيجر والصراع الطائفي، كما اوضحت الدراسة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وراء ضعف استجابة الدولة لهذه التحديات، وتأثير الفساد الإداري وسوء الحكم على استقرار البلاد.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، إصلاحات ياردوا، التحديات الأمنية.

Political Developments and Security Challenges in Nigeria During the Reign of Umaru Musa Yar'Adua (2007-2010)

A. P. Dr. Amna Saadoun Abbas
University of Al-Qadisiyah/College of Education-Department of History
07804803960
Amenah.S.abbas@qu.edu.iq

Abstract

The study examined the political and security period that Nigeria went through during the presidency of Umaru Musa Yar'Adua (2007-2010), focusing on the 2007 presidential elections and the subsequent allegations of fraud, as well as the escalating security crises resulting from the activities of groups such as Boko Haram, the Movement for the Emancipation of the Niger Delta, and sectarian conflict. The study also clarified the political, economic, and social reasons behind the state's weak response to these challenges, and the impact of administrative corruption and poor governance on the country's stability.

Keywords: Elections, Yar'Adua's reforms, security challenges.

المقدمة

واجهت نيجيريا تحديات سياسية وأمنية خطيرة، بعد انتقالها الديمقراطي عام 1999، بلغ ذروتها خلال رئاسة عمر موسى ياردوا (2007-2010)، اذ شهدت البلاد خلال هذه الفترة اضطرابات انتخابية، وتصاعداً في انشطة الجماعات المسلحة مثل حركة دلتا النيجر وجماعة بوكو حرام، مما شكل تهديداً مباشراً لاستقرار الدولة ووحدتها.

هدف البحث: تحليل التحديات السياسية والامنية التي واجهتها نيجيريا خلال 2007-2010، ومعالجة حكومة ياردوا لهذه التحديات، وفهم طبيعتها وأسبابها الاجتماعية والسياسية، بالإضافة الى نجاح أو فشل الإجراءات الحكومية في التعامل مع هذه الأزمات، وأثرها على مسار الديمقراطية والاستقرار في نيجيريا.

أهمية البحث: يُسهم البحث في توفير فهمٍ اعمّقٍ للأحداث التي شهدتها نيجيريا خلال فترة الدراسة، والتي اتسمت بالتحديات والأزمات التي شكّلت مسارها المستقبلي، كما يُسهم في إثراء الدراسات العربية حول القارة الأفريقية وقضايا الأمن الإقليمي، موضحاً العلاقة بين ضعف الحكومات والأزمات الأمنية في الدول ذات التنوع العرقي والديني.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي لوصف الأحداث وتحليل أسبابها ونتائجها، والمنهج التاريخي لرصد تطورات الأحداث خلال فترة البحث، كما اعتمد على المنهج النقدي لتقييم أداء حكومة ياردوا، من خلال تحليل سياساتها ونقد نقاط الضعف والقصور في تعاملها مع القضايا الأمنية والاقتصادية.

هيكلية البحث: قسم البحث الى ثلاث مباحث وخاتمة

المبحث الأول: الخلفية التاريخية والسياسية لنيجيريا حتى عام 2007

المبحث الثاني: الانتخابات الرئاسية لعام 2007 والأوضاع السياسية

المبحث الثالث: التحديات الأمنية خلال عهد ياردوا

الخاتمة: تضمنت اهم النتائج التي توصل اليها الباحث في هذا البحث.

مصادر البحث: تنوعت مصادر البحث بين التقرير الدولية ، والدراسات الاكاديمية، والمصادر والمراجع العربية والاجنبية، والبحوث العلمية.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية والسياسية في نيجيريا

تقع دولة نيجيريا في غرب إفريقيا على المحيط الأطلسي، شمال خط الاستواء، وتحدها بنين من الغرب، النيجر وتشاد من الشمال، والكاميرون من الشرق، تبلغ مساحتها حوالي 923,773 كم². اجتماعياً، نيجيريا دولة ذات اغلبية مسلمة، وعاشر اكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم، بلغ عدد سكانها حوالي 203 مليون نسمة عام 2018 [1]، يتنوع سكانها بين العديد من القبائل واللغات واللهجات، أكبر هذه القبائل هي الهوسا (27.4%)، تليها الإيبو (14.1%)، واليوروبا (13.9%)، والفولاني (6.3%) [2]، بالإضافة إلى ما يقرب من 250 مجموعة عرقية أخرى. غالبية السكان من أصول افريقية [3]، ساهم النفوذ الاستعماري البريطاني في اواخر القرن التاسع عشر في تعزيز الانقسامات القبلية، التي لا تزال تؤثر على الأزمات التي تمر بها نيجيريا اليوم [4].

يعمل معظم النيجيريين في الزراعة وصيد الأسماك، والرعي، وتعد منتجاً رئيسياً للكاكاو والفول السوداني والذرة وزيت النخيل والاخشاب، وهي منتجات تستخدم في صناعات متنوعة، مثل المنسوجات والملابس، وتشكل الصناعة حوالي 22.4% من الناتج المحلي الاجمالي، وتشمل قطاعات مثل النفط، الجلود، المطاط، الأسمنت والحديد وغيرها، كما تتمتع البلاد بموارد معدنية مهمة، أبرزها النفط، الذي يحتل المرتبة السادسة عالمياً بين الدول المصدرة للنفط بإنتاج يتجاوز عن 1.2 مليون برميل يومياً [5].

ثانياً: النظام السياسي

تأسست نيجيريا عام 1914 نتيجة اندماج المحميتين الشمالية والجنوبية من قبل السير اللورد فريدريك لوجارد (Frederick Lugard) [6]، الحاكم العام آنذاك، ممثلاً للقوة الاستعمارية البريطانية [7] ، حصلت نيجيريا على استقلالها عن بريطانية في 1 أكتوبر/تشرين الاول 1960، وأصبحت العضو التاسع والتسعون في الأمم المتحدة في 7 أكتوبر/تشرين الاول من العام نفسه، تتبع نيجيريا نظام حكم جمهوري فيدرالي، اذا يكون رئيس الدولة هو رئيس الحكومة ايضاً، ونظاماً متعدد الأحزاب، يضم هيئات تشريعية من مجلسين ومجلساً واحداً على المستوى الاتحاد ومستوى الولايات على التولي [8].

تتمتع نيجيريا بأهمية استراتيجية للمجتمع العالمي، باعتبارها دولة غنية بالنفط، ومؤشر لأفريقيا ومركز لمنطقة غرب افريقيا، ولاعباً رئيسياً في السوق الدبلوماسية الافريقية، وفاعلاً مهماً على الساحة العالمية [9]، وهي عضو فاعل في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECOWAS) وذراعها العسكري(ECOMOG)، الذي ينظم التنسيق الاقتصادي والسياسي في المنطقة [10].

منذ استقلال نيجيريا عن بريطانية عام 1960 وحتى انتقالها الديمقراطي عام 1999 [11]، حكم المدنيون نيجيريا لأقل من تسع سنوات، بينما حكم الجيش البلاد لأكثر من 29 عاماً، بدأت الفترة المدنية بقيادة باليوا (Baliwa) بعد انتهاء الاستعمار، واستمرت لأكثر من خمس سنوات، اعقبتها فترة حكم عسكري من 1966- 1979، ثم فترة قصيرة من الحكم المدني في عهد شيهو شاجاري (Shehu Shagari) [12] من 1979- 1983، بعد ان شهدت البلاد سلسلة من الانقلابات العسكرية، عاد الجيش الى السلطة واستمر حتى عام 1999 [13]، لينتقل الى الحكم المدني، بعد اجراء الانتخابات البرلمانية ثم الانتخابات الرئاسية في 27 شباط 1999، فاز اولوسيغو اوباسانجو (Olusegun Obasanjo) [14]بهذه الانتخابات.

المبحث الثاني: الانتخابات الرئاسية لعام 2007 والأوضاع السياسية

اولاً: انتخابات 2007

في أواخر عام 2005 بدا الرئيس أوباسانجو تمديد فترته الرئاسية الثالثة بتعديل دستور عام 1999 [15]، الذي حدد مدة الرئاسة بفترتين [16]، عندما عرفت خططه، واجه معارضة شديدة من منظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية المعارضة، وأعضاء البرلمان ونائب الرئيس آنذاك لاتيكو أبو بكر(Latico Abu Bakr) في 16 ايار 2006، عندما اقتراح تعديل الدستور، فشل أوباسانجو في تامين الدعم الكافي [17]، فقرر تأييد عمر موسى ياردوا (Umaru Musa Yar'Adua) [18]، حاكم ولاية كاتسينا، ليخلفه في الرئاسة، مع المسيحي جولادك جوناثان (Goladak Jonathan) نائباً للرئيس، وكان الهدف من ذلك استمرار هيمنة حزب الشعب الديمقراطي (PDP) [19]، على الرغم من علمه بمرض ياردوا، قصير الامد، وكان الهدف تهيئة الطريق لنائب الرئيس لا كمال ولايته [20].

استبعدت اللجنة الانتخابية الوطنية عدداً من المرشحين، في الأسابيع التي سبقت الانتخابات، بينهم نائب الرئيس السابق لاتيكو أبو بكر(Latico Abu Bakr)، بسبب اتهامات فساد، أثار قرار اللجنة الشكوك حول نزاهتها، لاسيما عندما قضت المحكمة العليا بضرورة ادراج أبو بكر في قائمة المرشحين الرئاسيين [21]، مما دفعه للانشقاق عن حزب الشعب الديمقراطي والانضمام إلى حزب العمل [22].

سجل خمسون حزباً سياسياً للمشاركة في انتخابات 2007، لكن 25 حزباً فقط تنافسوا في الانتخابات الرئاسية.[23] تنافست ثلاثة أحزاب رئيسية هي: حزب الشعب الديمقراطي(PDP) بقيادة عمر موسى ياردوا، حزب عموم شعب نيجيريا (ANPP)[24] بقيادة محمد بوهاري(Mohammed Buhari) ، وحزب مؤتمر العدل (JC)بقيادة أتيكو أبو بكر[25]. أجريت انتخابات حكام الولايات وأعضاء المجالس التشريعية للولايات

في 14 نيسان 2007 [26]، بينما جرت الانتخابات التشريعية في 21 نيسان 2007 [27]، مع تنافس عدة احزاب.

جدول رقم (1)

نتائج الانتخابات التشريعية

الحزب	مجلس الشيوخ	مجلس النواب
	عدد المقاعد	عدد المقاعد من اجمالي 360
حزب الشعب الديمقراطي	87	263
حزب عموم شعب نيجيريا	14	63
حزب مؤتمر العدل	6	30
تحالف التقدمي الشعبي	1	3
حزب الميثاق	1	-
حزب العمل	-	1

يوضح الجدول أن حزب الشعب الديمقراطي وحزب عموم شعب نيجيريا تصدرا نتائج الانتخابات، اذ حصل حزب الشعب الديمقراطي على 87 مقعداً في مجلس الشيوخ و263 مقعداً في مجلس النواب. ولأول مرة، شارك حزب مؤتمر العدل - الذي أسسه لاتيكو أبو بكر احتجاجاً على رفض الرئيس أوباسانجو وحزبه ترشيحه للرئاسية في الانتخابات، وفاز 6 مقاعد في مجلس الشيوخ و30 مقعداً في مجلس النواب، في المقابل حقق تحالف التقدمي الشعبي نتائج متواضعة، فاز بمقعد واحد في مجلس الشيوخ وثلاثة مقاعد في مجلس النواب، اما حزبا الميثاق وحزب العمل فقد احتلا المركز الاخير، حصل الأول على مقعد واحد في مجلس الشيوخ، والثاني بمقعد واحد في مجلس النواب.[28]

فاز عمر يارادوا، مرشح حزب الشعب الديمقراطي، في الانتخابات الرئاسية التي جرت في 21 أبريل/نيسان 2007 بحصوله على 24.6 مليون صوت [29]، محققاً اغلبية في مجلس الشيوخ (53.7%) صوتاً، ومجلس النواب (54.4%) صوتاً، واصبح بذلك ثاني رئيس مدني للجمهورية الرابعة بعد ان ادى اليمين الدستوري في مايو/ايار 2007[30].

دعا كلٌّ من بوهاري ولاتيكو ابو بكر الى الغاء الانتخابات الرئاسية التي وصفها أبو بكر بالفوضوية و "أسوأ انتخابات على الإطلاق"، وأيّدت أحزاب المعارضة هذا الموقف، متهمةً الانتخابات بـ "تزوير واسع النطاق"، ودعت الى احتجاجات، على الرغم من ان فشلها في تشكيل جبهة موحدة أثار شكوكاً حول قدرتها على الطعن في النتائج [31].

أرسل المعهد الديمقراطي الوطني(NDI) وفداً دولياً مكوناً من 61 شخصاً من 16 دولة لمراقبة الانتخابات، التي أجريت بين 16 و23 نيسان 2007، زار الوفد مراكز الاقتراع في 14 ولاية، وراقب تسجيل الناخبين والحملة الانتخابية، كما استفاد الوفد من التقييمات السابقة للتعديلات الدستورية المثيرة للجدل لتمديد فترات الرئاسة [32].

ذكر تقرير وفد المعهد الديمقراطي الوطني أن انتخابات عام 2007 في نيجيريا شابتها العديد المشاكل الرئيسية، مثل تأخر مراكز الاقتراع أو عدم فتحها، مما منع العديد من الناخبين من المشاركة ، فضلاً عن مشاكل في توزيع بطاقات الاقتراع وإعلان النتائج في المناطق التي لم تُجر فيها الانتخابات، بالإضافة إلى

سرقة وتزوير صناديق الاقتراع، شهدت الانتخابات أيضاً مضايقات للمرشحين والناخبين، وتغييرات في قائمة مسؤولي الانتخابات، وتضخم نسبة المشاركة [33]، واستخدام العنف والرشوة لإجبار الناس على التصويت لحزب معين، هذا جعل هذه الانتخابات من بين الأسوأ في تاريخ نيجيريا، وخاصة بعد انتخابات عام 2003 التي شابها الفساد [34].

واجهت الانتخابات انتقادات محلية ودولية واسعة النطاق لافتقارها الى المصداقية والانفتاح، وكانت نتائج الانتخابات الرئاسية محل نزاع شديد، مما أدى إلى اتهامات بالتلاعب وسوء السلوك الانتخابي، أبرزت الطبيعة المثيرة للجدل لانتخابات عام 2007، الحاجة الى إصلاح انتخابي شامل وتعزيز المؤسسات في نيجيريا [35].

شهدت انتخابات نيجيريا 2007 اعمال عنف انتخابي، اتسمت باشتباكات بين أنصار الأحزاب السياسية، وترهيب شخصيات المعارضة والمراقبين، ورغم انخفاض مستويات العنف مقارنة بانتخابات عام 2003، فقد قتل ما يقرب من 200 شخص نتيجة للعنف الانتخابي، وفقاً لمراقبي الاتحاد الأوروبي [36]، واعترف الرئيس عمر يارادوا بأن الانتخابات شابتها عيوب، وفي خطوة غير مسبوقة، ألغت المحاكم عدة نتائج انتخابية، وحددت في بعض الحالات الفائزين [37].

أدت أعمال الشغب في ولاية بلاتو الى مقتل 381 شخصاً ونزوح 7000 آخرين عقب اعلان نتائج انتخابات عام 2008 المتنازع عليها، اندلعت احتجاجات بين المسيحيين والمسلمين بسبب شائعات عن هزيمة مرشح حزب الشعب الديمقراطي، استمرت أعمال العنف يومين، وأصيب 400 شخص، مما أدى إلى فرض حظر تجوال في جوس.[38]

تدهورت صحة الرئيس يارادوا في عام 2010، فغادر إلى السعودية لتلقي العلاج الطبي دون تسليم السلطة لنائبه كما يقتضي الدستور[39]، أدى هذا الى اضطرابات سياسية في البلاد [40]، أعلن المجلس الوطني نائب الرئيس جودلاك جوناثان رئيساً بالوكالة في فبراير/ شباط عام 2010، عاد يارادوا في مارس/اذار توفي في مايو/ايار 2010. [41]، تولى جودلاك جوناثان السلطة، مواصلاً الإصلاحات الانتخابية التي بدأها ياردوا، ووعد بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام 2011. [42]

ثانياً: برنامج ياردوا الإصلاحي 2007-2010

حافظ على برنامج التنمية التي بداها سلفه، واحلال السلام وتحقيق المصالحة في منطقة دلتا النيجر، ومواصلة الحرب ضد الفساد العام الممنهج والمستشري على نطاق واسع، لاسيما كان يعمل من اجل بناء مؤسسات ديمقراطية قوية، على أساس العمليات الدستورية [43].

اعتمدت حكومة ياردوا أجندة من سبعة محاور، شملت تحسين الطرق والسكك الحديدية، والموانئ الجوية والبحرية لتسهيل حركة البضائع والأشخاص، وزيادة توليد الكهربائية لمعالجة النقص الحاد في الكهرباء، ودعم الزراعة المحلية وتطوير السياسات الزراعية لضمان الأمن الغذائي والحد من الاعتماد على الواردات [44]، والاستثمار في التعليم والصحة، وتنمية مهارات الشباب لخدمة التنمية الاقتصادية، ومكافحة الجريمة والعنف، ومكافحة الجماعات المسلحة، لا سيما في دلتا النيجر[45]، وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد، ودعم مؤسسات الرقابة للحد من الفساد المستشري، وتحسين نظام العدالة وتعزيز استقلال القضاء لضمان الحقوق والحريات الأساسية، مع التركيز على حقوق الإنسان.[46]

أنشأ الرئيس ياردوا لجنة لإصلاح الانتخابات تضم 22 عضواً، برئاسة رئيس قضاة سابق القاضي محمد اوي (Mohammed Oweis)، وكانت مهمتها في مراجعة التاريخ الانتخابي النيجيري، وتحليل العوامل المؤثرة

على جودة الانتخابات وموثوقيتها، وتقديم توصيات لتحسين العملية الانتخابية، بما في ذلك تعديلات قانونية لضمان امتثال الانتخابات للمعايير الدولية وتخفيف حدة التوترات التي تلت الانتخابات.[47]

تأثر الاقتصاد النيجيري بالأزمة الاقتصادية العالمية [48]، مما ادى الى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 6.41% عام 2008 الى 5.5% في عام 2009، كما تأثر سوق راس المال، الذي سجل نمواً هائلاً بين عام 2005-اذار/مارس 2008 ، بالأزمة، وانخفضت القيمة السوقية للبنوك بنسبة 35.6%، انهارت أسعار النفط في الأسواق العالمية، اذا انخفضت من 149 دولاراً للبرميل في تموز 2008 الى 40 دولاراً في اذار 2009، يتمثل التاثير التراكمي لهذه الظواهر في تباطؤ النمو الاقتصادي، مما يهدد بالفشل في تحقيق اجندة النقاط السبع التي اعتمدها الرئيس، والتي تهدف الى رفع مستوى معيشة النيجيريين مع التركيز بشكل خاص على الامن الغذائي وإعادة بناء البنية التحتية الحيوية، ومثل معظم البلدان الافريقية، اثرت الازمة بشكل كبير على قدرة نيجيريا على تحقيق الأهداف الإنمائية للالفية، وكذلك على معالجة التداعيات المتزايدة لتغير المناخ [49] .

يمكن القول انه بعد توليه السلطة، أعلن ياردوا عن خطة عمل أساسية عرفت بـ"برنامج الاجندة السبع"، والتي تهدف إلى معالجة القضايا التنموية والأمنية الرئيسية في نيجيريا، وكان هذا البرنامج جزءًا من جهوده لبناء "نيجيريا جديدة " قائمة على العدالة الاجتماعية، وسيادة القانون، والتنمية الاقتصادية.

ثالثاً: التقييم العام لسياسات ياردوا

- على الرغم من أن البرنامج كان طموحاً وسليماً نظرياً، إلا أن التحديات السياسية وضعف المؤسسات، ومرض ياردوا في اواخر حكمه، والفساد المستشري، حدّت بشدة من قدرته على تنفيذ هذه الإصلاحات بالكامل.
- من بين انجازاته الناجحة نسبياً بدء الإصلاحات في دلتا النيجر بإعلانه عن برنامج عفو عن المسلحين عام 2009.
- كانت النتائج محدودة في مجالات مثل الطاقة ومكافحة الفساد[50].
- لم يضع البرنامج خطة حقيقية لتنويع الاقتصاد بعيداً عن اعتماده الكبير على عائدات النفط، مما جعله عرضة لتقلبات أسعار النفط.
- على الرغم من إعلان الحرب على الفساد، لم يحقق البرنامج أي تقدم ملموس، واستمر الفساد الإداري في معظم القطاعات الحكومية.
- ركز البرنامج بشكل مفرط على دلتا النيجر، ولم يضع خططاً كافية لمكافحة التطرف في شمال البلاد.
- الاعتراف بعيوب الانتخابات، والسعي الى اطلاق إصلاحات قانونية [51].

من خلال تحليل تجربته، يمكن استخلاص عدة دروس مهمة على المستويين السياسي والإداري، لاسيما في سياق الدول النامية:

أهم الدروس المستفادة من برنامج الرئيس عمر يارادوا:

1- اقر بالعيوب في الانتخابات التي فاز بها، مسلطاً الضوء على أهمية الشفافية[52].
2- ركز على تعزيز سيادة القانون، لا الاستبداد.
3- قدَم "الاجندة السبع" التي شملت قطاعات حيوية.
4- أطلق برنامج عفو في دلتا النيجر للحد من العنف[53].
5- أبدى التزاماً بالإصلاح، لكن التنفيذ كان بطيئاً نسبياً .[54]

المبحث الثالث: التحديات الأمنية

الأمن ضروري للحفاظ على الاستقرار والرفاهية الاجتماعية في نيجيريا، يهدف الأمن الداخلي إلى حماية المواطنين والممتلكات، بالإضافة إلى ضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية داخل البلاد، ومع ذلك واجهت نيجيريا تحديات أمنية خطيرة منذ ما قبل 2007، والتي تفاقمت بعد الحكم الديمقراطي في عام 1999، فقد زادت الميليشيات العرقية والهجمات على الحكومة والمدنيين، مما يعكس ضعف الجهاز الأمني، وشهدت البلاد اشكالاً مختلفة من العنف، مثل الاغتيالات، السرقات، واختطاف الأجانب، والاحتيال، مما ساهم في الفوضى، وبين عامي 2007 و2011، ساء الوضع مع صعود نشاط جماعة بوكو حرام [55]، وعمليات الاختطاف، وانشطة الجماعات الانفصالية مثل حركة تحرير دلتا النيجر (MEND) وحركة تحرير موسوب (MOSSOB)، إلى جانب التفجيرات والعنف السياسي، مما زاد من تعقيد الوضع الأمني وخطورته [56]. تواجه الحكومة النيجيرية تحديات عديدة تُصعّب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين مستويات معيشة مواطنيها، تُشكل هذه التحديات جزءًا من مجموعة أوسع من القضايا التي تواجه حكومات الدول النامية عموماً. [57]

يُشكل هذا الوضع أزمة أمنية خطيرة، تُسفر عن خسائر في الأرواح والممتلكات، فضلاً عن تعطيل النشاط الاقتصادي في المناطق المتضررة، ولا تقتصر هذه الأزمة على منطقة محددة، بل امتدت إلى مناطق عديدة من البلاد، اذا تواجه كل منطقة تحديات أمنية مختلفة تبعاً لسياقها الاجتماعي والسياسي [58] ، ومن اهم التحديات التي تواجه الحكومة كالاتي:-

اولاً: ازمة دلتا النيجر والحركات المسلحة

ا: دلتا النيجر

يُعدّ عدم استقرار البيئة الأمنية في نيجيريا احد اهم العوائق أمام جذب الاستثمارات، المحلية والاجنبية، فالأمن ليس مطلباً دستورياً فحسب، بل هو ايضاً ركيزة اساسية للتنمية الاقتصادية الحديثة في البلاد، ويعد ألأمن في دلتا النيجر قضية محورية لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية أو الأمنية التقليدية فحسب، بل يتطلب حواراً صادقاً وشاملاً بين الحكومة الفيدرالية والشعب، على الرغم من هذه التحديات، يواصل المجتمع النيجيري سعيه لإيجاد حلول بناءة لهذه القضايا من خلال التعاون والتفاهم [59] .

عانى سكان دلتا النيجر معاناة بالغة من تبعات صناعة النفط في بلادهم، متكبدين اضراراً بيئية واقتصادية جسيمة، وتسببت الانسكابات النفطية في أضرار بيئية هائلة، كتدمير الغطاء النباتي وتلوث الأراضي الصالحة للزراعة، كما اثرت سلباً على الثروة السمكية والموارد المائية التي يعتمد عليها السكان في معيشتهم، وادت الحوادث الناتجة عن انفجارات أنابيب النفط احياناً إلى مقتل العشرات، بل والمئات من الأشخاص، على الرغم من ان الثروة النفطية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة، لم يستفد السكان المحليون منها بشكل يذكر [60]، إذ كان الحصول على الكهرباء والمياه النقية محدوداً حتى منتصف التسعينات، وفي الوقت نفسه، تجاهلت الحكومات المتعاقبة مطالب السكان، واستغلت الشركات الأجنبية هذه الموارد، بينما لا يزال السكان يعانون من الفقر والحرمان[61].

فشلت الحكومة في تقديم تعويضات للسكان المتضررين، أدى هذا الإهمال الى تأجيج السخط والغضب الذي تصاعد إلى تمرد شامل، حيث احتل السكان 15 محطة ضخ نفط، مما أدى إلى توقف العمليات، فشلت قوات الأمن في السيطرة على التمرد، الذي تطور الى مطالب بالحكم الذاتي المحلي والسيطرة على موارد المنطقة، وأصبحت هذه الأزمة واحدة من أطول الازمات وأكثرها عنفاً في أفريقيا، بقيادة جماعات مسلحة مثل حركة تحرير دلتا النيجر [62]، وعلى الرغم من الجهود الأمنية لحماية الثروة

النفطية، اشعلت هذه الجماعات وغيرها النار في أجزاء كبيرة من آبار النفط للمطالبة بتوزيع عادل للثروة وتوفير الخدمات الأساسية للسكان.[63]

اضطرت الحكومة النيجيرية في بعض الأحيان للرضوخ لمطالب هذه الجماعات، لكنها لجات أيضاً الى القمع الأمني والعنف المسلح لفرض سيطرتها على المنطقة، على سبيل المثال، في عام 1999، أرسلت الحكومة قوات عسكرية إلى ولاية بايلس رداً على سكان قيل إنهم قتلوا افراداً من الأمن، أدى هذا الرد عن مقتل أكثر من 2000 شخص وتدمير شامل المنطقة بالكامل، على الرغم من ذلك، استمرت الاحتجاجات والعنف في دلتا النيجر، مما دفع الشركات العاملة هناك إلى تقديم بعض التنازلات، والموافقة على الحوار مع الجماعات المحلية، وتوقيع مذكرات تفاهم تتضمن مشاريع تنموية لتحسين المنطقة.[64]

حدد الرئيس ياردوا عند توليه منصبه، أزمة دلتا النيجر كأولوية رئيسية في إدارته، ووعد بإعلان عن حالة الطوارئ بشأنها، بعد قرابة عامين، وبعد إنشاء وزارة مخصصة لدلتا النيجر، برئاسة أوفوت إيكت، لم تُعلن حالة الطوارئ كما وعدت، ولم تبذل الحكومة أي جهد حقيقي لإظهار اهتمام حقيقي بالمشكلة، وقد فاقمت التطورات من احباط السكان الأصليين في دلتا النيجر، الذين يشعرون أن الحكومة لا تكترث بمعاناتهم المستمرة. ومن المرجح أن يؤدي تقاعس الحكومة أو إجراءاتها السلبية إلى تفاقم مشاكل المنطقة على حساب التنمية الوطنية.[65]

كان الفقر العامل الرئيسي في تأجيج هذه الأزمة، مما أدى إلى مشاكل أمنية خطيرة، تم ادخال كميات كبيرة من الأسلحة بشكل غير قانوني إلى البلاد، واستخدمها شباب المنطقة في اشتباكات مع القوات المسلحة النيجيرية، وفي ظل هذه الظروف، ركزت إدارة ياردوا على زيادة عدد قوات الأمن في المنطقة، على الرغم من تورطها الكبير في عمليات تخزين النفط غير القانونية على طول انهار دلتا النيجر، مما جعلها المستفيد الرئيسي من هذا الوضع.[66]

اعلن الرئيس ياردوا في يونيو/حزيران 2009، عن برنامج عفو مسلحي دلتا النيجر[67]، والذي تضمن خطة تنمية شاملة للمنطقة مقابل تسليم أسلحتهم، بموجب هذا الاتفاق، استسلم ما يقرب من 26 ألف مسلح، بمن فيهم قادة بارزون في الحركة[68]، على الرغم من المصالحة، استمرت المناوشات والمفاوضات[69]، ولا تزال قضايا رئيسية، مثل التوزيع العادل للموارد والدخل، وتوسيع الحكم الذاتي، مطالب اساسية للحركة.[70]

بالإضافة إلى مبادرات بناء السلام الحالية وجهود حكوماتي الولايات والحكومات الفيدرالية، يمكن الحد من النزاعات من خلال دمج المجتمعات المحلية بفعالية في عملية التنمية، كما يدعو إليه برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، كما أن دمج آليات حل النزاعات المحلية في المجتمعات الريفية سيسهم في تخفيف التوترات القائمة.[71]

ب: بوكو حرام

تأسست جماعة بوكو حرام في يناير/كانون الثاني 2002 على يد محمد يوسف في مدينة باوتشي، وكان هدفها الرئيسي رفض التعليم والثقافة الغربية، ومعارضة العلمانية التي تنتهجها الحكومة في إدارة البلاد. في البداية، ضمت الجماعة حوالي 200 شاب مسلم، بينهم نساء، استغلت الحركة الصراع الطائفي لتسويق نفسها كمدافعة عن الشريعة الإسلامية، التي اعتقدت ان سياسات الحكومة العلمانية تهددها[72]، في مراحلها الأولى، من 2002 حتى عام 2009، استطاعت الجماعة جذب دعم شعبي واسع، مقدمة نفسها على انها مدافعة عن الهوية الإسلامية في وجه التهديدات الحكومية.[73]

على الرغم من ادعاء السلطات النيجيرية مراراً وتكراراً القضاء على بوكو حرام، الا ان التطورات اللاحقة اثبتت عكس ذلك. ففي 4 أغسطس/اب 2009، أعلنت الجماعة رسمياً انضمامها إلى تنظيم القاعدة، وتوعدت بشن سلسلة من التفجيرات في شمال وجنوب البلاد[74]، مستهدفة أهدافاً محددة، مثل مراكز الشرطة، المؤسسات الحكومية ودور العبادة، وحتى المدنيين الأبرياء [75]، ورغم تعهد الرئيس ياردوا بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية، ومكافحة الفساد والحد من الصراعات الدينية، اندلعت اشتباكات عنيفة في يوليو/تموز 2009 بين القوات الحكومية وجماعة بوكو حرام، التي كانت تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية، قتل المئات، وانتهت الاشتباكات بمقتل زعيم الجماعة [76].

بعد مقتل مؤسس الحركة، تولى "أبو بكر شيكاو" القيادة، صعدت الحركة هجماتها وازدادت تطرفاً، وامتدت الهجمات إلى المناطق الشمالية، ثم إلى المناطق الغربية ذات الأغلبية المسيحية، سعياً لتطبيق الشريعة الإسلامية في هذه المناطق لاحقاً، أعلنت الحركة انضمامها إلى تنظيم الدولة الإسلامية، وبايعه زعيمها الخليفة قائلاً: "سنسمع له ونطيعه في الشدة والرخاء" [77] الا ان الحكومة لم تنتهج استراتيجية شاملة لمواجهة التنظيم، بل اعتمدت على اجراءات امنية لم تفلح في وقف العنف المستمر. [78].

ج: الصراعات العرقية والدينية

يعد الصراع الطائفي بين المسلمين والمسيحيين حول شكل الدولة أحد أبرز مظاهر التنافس على السيطرة في نيجيريا. [79]، يطالب المسلمون بتطبيق الشريعة الإسلامية، بينما يصر المسيحيون على الحفاظ على الطابع العلماني للدولة كما منصوص عليه الدستور[80]. منذ أن بدأت 12 ولاية شمالية في تطبيق الشريعة الإسلامية عام 2000، تصاعد العنف الطائفي، لاسيما مع مطالبة الأقليات المسلمة في الجنوب بتطبيقها، بينما ترفضها الأقليات المسيحية في الشمال. [81].

بالإضافة إلى ذلك، تلعب العرقية دوراً هاماً في تأجيج التوترات، تتكون نيجيريا من قبيلتين رئيسيتين: الهوسا في الشمال (معظمهم مسلمون) والايبو في الجنوب الشرقي (معظمهم مسيحيون)، تتداخل هذه القبائل في عدة مناطق، مما يؤدي إلى صراعات عرقية ودينية، لاسيما في وسط نيجيريا وولايات مثل بلاتو وتارابا، منذ عودة نيجيريا إلى الحكم المدني عام 1999، شهدت هذه المناطق صراعات عرقية ودينية عديدة أسفرت عن مئات القتلى، على الرغم من أن العنف الطائفي في نيجيريا قد أودى بحياة الآف الاشخاص، إلا أن التوترات بين المسلمين والمسيحيين، وبين مختلف الجماعات الطائفية والعرقية، لا تزال مستمرة، مما أسفر عن مقتل أكثر من عشرة آلاف شخص[82].

يعد الفساد الحكومي وسوء الإدارة من أبرز أسباب الصراع والعنف الديني في نيجيريا، منذ أواخر سبعينات القرن الماضي، اصبح الفساد سمة مميزة للحكومات المتعاقبة في البلاد، مع مرور الوقت، أصبح الفساد ظاهرة مؤسسية، اذ تحولت الخدمات الأساسية التي كان من المفترض تقديمها للمواطنين إلى سلع تُباع وتشترى بأسعار مرتفعة، وقد ادى هذا الوضع الى تفشي الفساد في اعلى مستويات الدولة، اذ تسعى النخبة الفاسدة الى تحقيق مصالحها الخاصة على حساب رفاهية المواطنين، وقد أدى ذلك إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والاقتصادية، مما ساهم في تصاعد الصراع، والعنف الديني والعرقي في نيجيريا. [83]

كما يُعد احد أسباب الرئيسية لفشل الحكومة في نيجيريا، اذ يؤدي إلى انهيار البنية التحتية وخلق بيئة من انعدام الأمن، فهو لا يسرق المال العام فحسب، بل يخصخص ايضاً جوانب أساسية من الحياة، مما يقوض الشفافية والمساءلة، نتيجةً لذلك، تفشت البطالة والفقر، وعانى المواطنون من انقطاع التيار الكهربائي، وفشلت مشاريع عديدة، على الرغم من محاولات الحكومات المتعاقبة مكافحة الفساد من خلال برامج ومبادرات مختلفة، إلا أن آثاره لا تزال واضحة، وتسهم بشكل كبير في زعزعة الاستقرار في البلاد [84].

تتفاقم أزمة نيجيريا ليس فقط بسبب الاختلافات الدينية والثقافية، بل أيضاً بسبب الأبعاد الاقتصادية، فعلى الرغم من ثروتها النفطية الهائلة، لم يواكب الاقتصاد النمو السكاني، مما أدى إلى تفاقم الفقر بين النيجيريين، كما لعب توزيع الحكومة الفيدرالية لثروة البلاد النفطية دوراً هاماً في تأجيج العنف الطائفي، تمنح عقود النفط للمقربين من السلطة، اي أن من يصل إلى السلطة يحصل على الثروة، وهذا يتطلب حشد الدعم السياسي من خلال استغلال الانقسامات العرقية والطائفية، ودفع اموال لقطاعات معينة لإثارة الاضطرابات. [85].

كان للركود الاقتصادي تأثير كبير على تصاعد الأنشطة غير القانونية والإجرامية في نيجيريا، وتشمل هذه الأنشطة المليشيات العرقية، الفساد، الدعارة، السطو المسلح عبر الحدود، انتشار الأسلحة، الاتجار بالمخدرات، والتهريب، كما ادى الفساد السياسي والاقتصادي إلى تزايد ظواهر مثل الاختلاس، التزوير...الخ، تهدد هذه الأنشطة الإجرامية الأمن القومي النيجيري وتزيد من الأزمات داخل النظام السياسي والاجتماعي، مما يجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة حلماً [86].

علاوة على ذلك، كان لفشل الحكم المدني في نيجيريا في بناء دولة قومية تتجاوز الولاءات الدينية والعرقية تأثير كبير على تصاعد الصراعات الدينية، فبدلاً من تعزيز الوحدة الوطنية وحل هذه الانقسامات، استغلت الحكومة هذه الاختلافات لتحقيق مكاسب سياسية لصالح نخبة انانية، مما ساهم في تعميق الانقسامات والصراعات الدينية في البلاد. [87]

اندلعت اشتباكات عنيفة بين المسيحيين والمسلمين في أكتوبر/تشرين الأول 2008، بعد فوز حزب الشعب الديمقراطي الحاكم على حزب نيجيريا الشعبي المعارض ذي الأغلبية المسلمة، أدى الصراع إلى اتهامات بتزوير الانتخابات لصالح "البيروم" وتهميش اقلية الفولاني، وأسفرت الاشتباكات عن مقتل أكثر من 700 شخص، وتزايدت التفسيرات بأن العنف الطائفي في مدينة لاجوس كان محاولة للقضاء على الوجود الإسلامي من خلال إبادة مسلمي المدينة، كما ذكر الفقر والبطالة كأسباب اخرى للعنف الطائفي. [88]

ثانياً: أسباب انعدام الامن [89] في نيجيريا

إضافة الى الحركات المسلحة هناك بعض أسباب انعدام الامن منها :-

1- خطر البطالة والفقر

تؤدي البطالة إلى الفقر، الذي يدفع البعض الى الجريمة والعنف، كالخطف والتطرف والسرقة، مما يسهم في انعدام الأمن، وكان فشل الحكومات السابقة في معالجة هذه القضايا سبباً رئيسياً في تدهور الوضع الأمني في نيجيريا. [90]

2- استغلال النخبة للاختلافات العرقية والدينية

تستغل النخبة في نيجيريا الاختلافات العرقية والدينية لزرع الفتنة وانعدام الثقة بين الناس، مما يؤدي إلى العنف والصراع، في بلد متنوع مثل نيجيريا، بدلًا من التعايش السلمي، تندلع الصراعات بسبب التنافس على الموارد والمناصب، وهذا يؤدي إلى القتل وتدمير الممتلكات، والتهميش والتمييز، مما يعمق الانقسامات ويفاقم انعدام الأمن[91].

3-ضعف قوات الامن

تعاني الأجهزة الأمنية النيجيرية من نقص في الكوادر والمعدات، بالإضافة الى ضعف التدريب والرواتب، مما يؤثر على قدرتها في مواجهة التحديات الأمنية، ويعزى هذا الضعف إلى الفساد، وضعف التمويل، ونقص المعدات، وغياب التنسيق بين الاجهزة الأمنية، كما أن عدد ضباط الشرطة أقل من المعايير الدولية، مما يصعب مكافحة الجريمة، وقد ادت تسريبات المعلومات، واساءة استخدام اموال المخصصة

للأسلحة، والانقسامات الداخلية بين القوات، الى زيادة هشاشة النظام الأمني وساهمت في تفاقم الوضع في البلاد. [92]

4-عدم استقرار الحدود

يعد عدم استقرار حدود نيجيريا سبباً رئيسياً لانعدام الأمن على نطاق واسع، مما يسمح بمرور الأسلحة غير القانونية والمهاجرين، وقد تدفقت كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والخفيفة إلى البلاد، مما ساهم في زيادة العنف والتطرف، كما دخل العديد من الشباب من دول مجاورة مثل النيجر وتشاد وبنين، مما أدى إلى تفاقم الجريمة والأنشطة غير المشروعة داخل نيجيريا [93].

6- التفاوت والتهميش

تعاني نيجيريا من تهميش ملحوظ وتوزيع غير متكافئ للوظائف والفرص، لاسيما بين الشمال والجنوب، وقد أدى هذا التفاوت إلى شعور عام بالحرمان والإقصاء، خصوصاً في المناطق الجنوبية والشرقية، مما غذى دعوات الانفصال وظهور حركات احتجاجية مثل جمهورية بيافرا والحركة الإسلامية النيجيرية، وقد ولد هذا الشعور بالظلم غضباً وياساً، لاسيما بين الشباب، الذين بدأوا يعبرون عن رفضهم للوضع الراهن بطرق قد تلجا الى العنف، مما زاد من انعدام الأمن في البلاد [94].

7-سوء الإدارة وضعف القيادة

يُعد ضعف القيادة والادارة من الأسباب الجذرية لانعدام الأمن في نيجيريا، فقد فشلت الحكومات المتعاقبة في توفير أبسط الخدمات، كالمياه الكهرباء والتعليم، مما أدى إلى انتشار الاحباط والغضب الشعبي، في بلد غني مثل نيجيريا، لا يُعزى هذا القصور الى نقص الموارد، بل الى الفساد وسوء الإدارة، وقد أدى ضعف القيادة الى تفاقم التوترات في مجتمع متعدد الأعراق والأديان، وساهم في انتشار العنف والخطف والفساد، لاسيما منذ ظهور الجمهوريتين الثالثة والرابعة، مما زاد من تفاقم الوضع الأمني الهش في البلاد [95]

لقد أثار فشل قادة الأمن النيجيريين في احتواء التحديات الأمنية على مدار السنوات الماضية تساؤلات جدية حول قدرة البلاد على تحقيق الاستقرار والتنمية بحلول عام 2020، بل وهدد وحدة نيجيريا واستمراريتها كدولة مستقلة. وللتغلب على هذه الأزمة، لا يكفي فهم أسباب انعدام الأمن؛ بل يجب أيضًا تقييم أداء الأجهزة الأمنية بجدية. ويشمل ذلك أجهزة مثل وكالة الأمن الوطني، والمخابرات الوطنية، وأمن الدولة، والشرطة، والهجرة، والجمارك، ومكافحة المخدرات، والدفاع المدني. ولا يمكن بناء مستقبل آمن دون إصلاح حقيقي وشامل لهذه المؤسسات الأمنية. [96]

ثالثاً: آثار التحديات الأمنية [97]

- الخسائر البشرية والمادية: قتل العديد من الأشخاص في الصراعات المتعددة التي اجتاحت مناطق مختلفة من نيجيريا، إضافةً إلى ذلك، تعرضت مرافق حيوية، مثل منشآت النفط في دلتا النيجر، للتخريب، مما أثر سلباً على الاقتصاد النيجيري.
- الإحباط الاجتماعي والسياسي المتزايد: أدت هذه التحديات إلى تنامي الإحباط العام لدى المواطنين، وخاصة في المناطق التي عانت من التمييز الاقتصادي والسياسي، مما يساهم في تعميق الاستياء من الحكومة.
- عدم الاستقرار الاقتصادي: عانت الاقتصادات المحلية في المناطق المتضررة من عدم الاستقرار، أدى العنف إلى تعطيل أنشطة التجارة والاستثمار، كان لانعدام الأمن تأثيرٌ كبير على الاقتصاد. ففي دلتا النيجر، على سبيل المثال، أدى اختطاف عمال النفط إلى انخفاضٍ كبير في إنتاج النفط، مما قلل من إيرادات

الحكومة وأعاق تنفيذ مشاريع كبرى مثل بناء الطرق والسدود وتجريف نهر النيجر، كما دفعت موجة عمليات الاختطاف، لا سيما بين عامي 2007 و2011، الشركات والمستثمرين إلى الفرار من المدن التجارية الكبرى مثل أبا وبورت هاركورت إلى مدن أكثر أمانًا مثل إينوجو. وغادرت شركاتٌ كبرى مثل NBL وPZ بسبب التهديدات المستمرة، مما أثر على الاقتصاد المحلي وفرص العمل.[98]

لم يعد الاختطاف يستهدف الأغنياء فحسب، بل امتد إلى الفقراء والأطفال وحتى الشخصيات العامة، وقد صدمت حوادث مثل اختطاف وقتل الزعيم التقليدي أوتشي نواشيم واختطاف النجم السينمائي بيتر إدوتشي الرأي العام وأظهرت مدى انتشار هذه الظاهرة، باختصار، حلت الجماعات المسلحة محل الجيش كمصدر للتهديد الأمني، تدهور الوضع الأمني، وتأثر الاقتصاد، وخاصة قطاع النفط، بشدة، وتوقفت المشاريع الحكومية الرئيسية بسبب نقص التمويل الناتج عن ذلك، وأصبح الاختطاف تجارة مربحة وشكلًا خطيرًا من أشكال الجريمة المنظمة، وقد طالت آثاره الجميع: رجال الأعمال والمسؤولين والأطفال والفقراء، وبسبب ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية، وخاصة في ولاية أبيا، اضطرت الحكومة إلى نشر الجيش للحد من الاختطاف في مدينة أبا، ومع ذلك، دفع هذا الحل المجرمين إلى الانتقال إلى الولايات المجاورة، ونتيجة لذلك، أصبح من الواضح أن الديمقراطية لا يمكن أن تنجح في بيئة يسودها انعدام الأمن [99].

جدول رقم (2)

التهديدات الأمنية لنيجيريا من 2007 إلى 2011

التهديد الامني	السنة	المنطقة السياسية
النيجر ديكرا	2007-1999	جنوب-جنوب
ازمة جوس	1999-الى الان	شمال-وسط
الاختطاف، والقتل، والسطو المسلح	2010-2007	جنوب-شرق
ازمة بوكو حرام	2007-الى الان	الشمال الشرقي والشمال الأوسط والشمال الغربي

جدير بالذكر شهدت نيجيريا بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١، تهديدات أمنية متنوعة في جميع أنحاء مناطقها، ففي الجنوب، استمرت أزمة دلتا النيجر بسبب الصراع على موارد النفط حتى انحسرت مع برنامج عفو، واتسمت أزمة جوس في المنطقة الشمالية الوسطى بالصراعات الدينية والعرقية المستمرة منذ عام ١٩٩٩، وفي الجنوب الشرقي، ازدادت جرائم الخطف والقتل والسطو بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠ بسبب البطالة وضعف الأمن، وفي الوقت نفسه، برزت جماعة بوكو حرام في الشمال منذ عام ٢٠٠٧ كأخطر تهديد إرهابي لاستقرار البلاد.

انشغلت الحكومة بملاحقة الميليشيات والعصابات على حساب تنمية الاقتصاد وتحسين حياة المواطنين، مما ساهم في تدهور الخدمات وزيادة الفقر والبطالة، وقد أكد العديد من الباحثين أن انعدام الأمن لا يهدد الديمقراطية فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى تراجع التعليم والصحة والبنية التحتية، لذا، يكمن الحل في تطبيق سياسات أمنية فعّالة تُركز على حماية المواطنين، وتقييم نتائجها باستمرار. ووفقًا للدراسات، لا يمكن لأي إجراء أمني أن ينجح دون إدراك الحكومة لوجود تهديد حقيقي ومعالجته كأولوية وطنية [100].

جدير بالذكر، لا تقتصر التحديات الأمنية التي تواجهها نيجيريا على الهجمات المسلحة التي تشنها الجماعات المتمردة، بل تتشابك مع قضايا اجتماعية كالفقر والتمييز العرقي والديني وسوء إدارة الموارد. ويتطلب التصدي لهذه التحديات استراتيجيات أمنية شاملة تراعي العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تساهم في استمرار العنف وانعدام الأمن في البلاد.

الخاتمة

بعد استعراض التطورات السياسية والتحديات الأمنية التي شهدتها نيجيريا خلال عهد الرئيس عمر موسى يارادوا، يتضح أن هذه الفترة مثّلت نقطة تحول حاسمة في تاريخ البلاد، على الرغم من تبني الحكومة مبادرات إصلاحية هامة، إلا أن التحديات الأمنية والاقتصادية تفاقمت بسبب ضعف المؤسسات، وتدهور البنية التحتية الأمنية، وتنامي الانقسامات العرقية والدينية، لذلك، يؤكد هذا البحث على ضرورة إصلاح منظومة الحكم، واعتماد استراتيجيات أمنية وتنموية متكاملة تعالج جذور الصراع، بما يضمن استقرار نيجيريا ومستقبلها كدولة موحدة ومزدهرة.

الهوامش

---

(1) بلغ عدد سكان نيجيريا وفق إحصائية البنك الدولي لعام 2024 حوالي 232،679،48. ينظر: مجموعة البنك الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، 2025.

(2) للمزيد من المعلومات حول القبائل النيجيرية، ينظر: هشام نعمة فياض، نيجيريا: دراسة في المكونات الاجتماعية-الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016، ص ص 90-103.

(3) Eghosa Aimufua, Anlysis of Role of the Nigerian Press in the Promotion of Nigerian National Ldentity, Thesis Doctor Philosphy, School of Journalism, Media and Cultural Studies-Cardiff University, 2007, p 48.

(4) مفيد الزيدي، السياسة الامريكية تجاه نيجيريا في عهد ترامب (2016-2020)، مجلة دراسات افريقية، العدد الخامس، مج الأول، العتبة العباسية المقدسة-دراسات افريقية، 1443 هـ-2021م ، ص ص 6-7.؛ محمد عاشور، التطورات السياسية في نيجيريا ومعضلة التحول الديمقراطي في افريقيا، مجلة امتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص 51.

(5) مفيد الزيدي، المصدر السابق، ص ص 6-7.

(6) فريديك لوجارد (1858-1945)، ضابط عسكري بريطاني، خدم في الجيش البريطاني قبل انضمامه في شركة النيجر الملكية عام 1894، ثم أصبح المفوض السامي لمحمية شمال نيجيريا عام 1900، وفي عام 1914، أشرف على دمج محميات نيجيريا في وحدة إدارية واحدة ليصبح اول حاكم عام موحد لنيجيريا، للمزيد من المعلومات، ينظر:
Toyin Failola & Matthew M.Heaton, A History of Nigeria, Combridge, University Press, 2008. www.combridg. Org.

(7) المكتب الوطني للإحصاء، مراجعة الاقتصاد النيجيري 2010، المنطقة الفيدرالية، ابوجا، ص 10. على الموقع:
www.nigerianstat.gov.ng

(8) Michael Babtunde Aleyomi, Citizen Dipomacy in Nigeria's Image Buildingm 1999-2015,Thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of doctor of Philosophy , Universiti Sains Malaysia,June 2017,p 3.

(9) Ibid, p 1.

(10) مفيد الزيدي، المصدر السابق، ص ص 6-7.

(11) للمزيد من المعلومات حول التطورات السياسية في نيجيريا منذ الاستقلال حتى عام 1999، ينظر: هيفاء احمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مجلة دراسات دولية، العدد السادس والاربعون، ص ص 98-99.

(12) ولد شيهو عثمان شاجاري (1924-)، في قرية شاجاري في ولاية سوكوتو، تلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة يابو، والمتوسطة في مدرسة سوكوتو، أكمل تعليمه في كلية كادونا، عمل مدرساً قبل ان ينخرط في العمل السياسي، انتخب لعضوية مجلس النواب في عام 1954، وأصبح زعيما للحزب الوطني النيجيري، وصل للسلطة 1979، من خلال انتخابات تنافسية، ثم فاز في انتخابات عام 1983، للمزيد من المعلومات ينظر:
Toyin Falola& Ann Genova,Historical Dictionary of Nigeria,Historical Dictionaries of Africa,No.111,U.S.A,2009, p 325.

(13) Emmanuel O Ojo, Nigeria's 2007 Jeneral Elections and the succession crisis implications for the nascent democracy,Journal of African elections,Vol. 6,No.2,p 16.

(14)اولوسيغون اوباسانجو: ولد عام 1937 في مدينة ابيوكوتا في ولاية اجون في نيجيريا، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في البلدة، بدا حياته العملية كمدرس، ثم التحق في الجيش عام 1958، خدم في بعثة الامم المتحدة لحفظ السلام في الكونغو الديمقراطية، اصبح رئيس للدولة والقائد العام للقوات المسلحة(1976-1979) بعد اغتيل محمد مورتالا، تقاعد من الجيش عام 1979، عاد الى الحياة السياسية في منتصف عام 1990، اتهم عام 1995 بمحاولة ازالة الجنرال ساني اباشا من السلطة، قضى اربعة سنوات في السجن ، اصبح رئيسا لنيجيريا(1999-2007)، للمزيد من المعلومات ينظر:
Toyin Falola& Ann Genova, Op.Cit, p 272-273.

(15) قسم دستور عام 1999 السلطات الى ثلاث : السلطة ألتنفيذية، كانت برئاسة رئيس الدولة ، وهو رئيس السلطة التنفيذية للاتحاد العام للقوات المسلحة، ينتخب من قبل الشعب لمدة اربع سنوات على الا يتولى منصبه اكثر من فترتين رئاسيتين ، اما اعضاء مجلس الوزراء يتم تعينهم من قبل الرئيس، تتكون السلطة التشريعية من مجلسين الشيوخ والنواب، مجلس الشيوخ يتألف من(109) عضوا، وهم ينتخبون كل اربع سنوات بواقع ثلاث اعضاء لكل ولاية من الولايات (36)، ومقعد واحد عن العاصمة الاتحادية ابوجا، تالف مجلس النواب من (360) عضوا ينتخبون كل اربع سنوات، تألفت السلطة القضائية من المحكمة الاتحادية العليا في نيجيريا اعلى محكمة، تتكون من رئيس القضاء وعشرة قضاة، تعينهم جميعا الحكومة الاتحادية، كما تشمل محاكم اتحادية للاستئناف، ومحاكم عدلية عليا للولايات، ومحاكم للقضاة، ومحاكم فرعية ومحاكم شرعية تعمل وفقا للشريعة الاسلامية في الجزء الشمالي من البلاد، الى جانب ذلك حكومات محلية للأقاليم الفيدرالية، كما سمح هذ الدستور بالتعددية السياسية، اقتبست نيجيريا دستور عام 1979 وفقا لدستور الولايات المتحدة الامريكية، للمزيد من المعلومات ينظر: هيفاء احمد محمد، المصدر السابق، ص ص 99-100.

(16) Lamidi Kamal Olaniyi & Mohammed Bello Umar, Democracy and Succession problems in Nigeria: the fourth republic experience,An international Journal of arts and Humanities, IJAH,Vol.3(3) July,2014, p 53.

(17) حكيم الادي نجم الدين، التحول الديمقراطي وعسكرة السياسة في نيجيريا، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 5 أيلول 2022، ص 4.

(18) عمر موسى ياردوا: (1951-2010) ولد ياردوا في مدينة كاتسينا شمال نيجيريا، وتخرج من جامعة احمد بيلوا في زرايا ولاية كادونا، حصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير من جامعة احمد بيلو، ثم درس الكيمياء في كلية كاتسينا للعلوم في زاريا، اصبح ياردوا حاكماً لولاية كاتسينا عام 1999 ، ونجح في تطوير ولايته وتحسين مستوى معيشة مواطنيها، بدا مسيرته السياسية عام 1999، وخسر اول انتخابات له، لكنه لم يستسلم، وبعد سبع سنوات، شارك في الانتخابات مجدداً وتنافس بنجاح على منصب حاكم الولاية عام 1999، اعيد انتخابه عام 2003 لولاية ثانية، ركز ياردوا، بصفته حاكماً للولاية، على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع اهتمام خاص بقطاعي التعليم والصحة، وبصفته رئيساً للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ، بذل جهوداً لاستعادة السلام والاستقرار في جميع انحاء المنطقة دون الإقليمية، للمزيد ينظر: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الجلسة العامة 86، الخميس 13 أيار/مايو 2010، الساعة 10/20، نيويورك، ص ص 1- 3؛
Eigth Umaru Musa Yaradua Special Prayers and Memorial Lecture Series Organised 1999-2007, By : Pleasant Library and Book Club, Abba Saude House, New Ring Road, Modoji, Katsina, Katsina State,May 5, 2019,p 5.

(19) نشا حزب الشعب الديمقراطي، احد اقدم الأحزاب السياسية في نيجيريا، في ظل الحكم العسكري واعتبر بديلاً مدنياً قوياً قائماً على شبكة مصالح وعلاقات بين رجال الاعمال والشعب، هيمن عليه ضباط عسكريون متقاعدون كأعضاء مؤسسين،

وانتشر في جميع انحاء الشمال والجنوب والأوسط، وفاز بجميع الانتخابات 1999، 2003، 2007، 2011، وحتى 2015، للمزيد ينظر:

Thomas Chukuma Ijere Doctoral Training Centre, Democracy and Develoopment in Nigeria: An Appraisal of the Peoples Democratic Party (PDP) Sixteen Years,intemational Journal of Research in Humanities and Social Studies Vo.2, issue 9, September 2015, p 4.

(20) ازهار محمد عيلان، تطورات الاحداث السياسية في نيجيريا بعد وفاة عمر ياردوا، مجلة اوراق دولية، السنة الثانية عشرة، العدد 192، اب 2010، ص 10

(21) تيموثي سيسك، الانتخابات ومنع نشوب النزاعات: دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة، المرفق 7، فريق الحكم الديمقراطي مكتب السياسات الإنمائية، ص 83؛

National Democratic Institute,Final nde Report on Nigeria's 2007 Election, 2008, p 10.

(22) اياد عبد الكريم مجيد، الانتخابات العامة في نيجيريا: نيسان/ 2007، الملف السياسي، العملية السياسية في نيجيريا، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (80)، حزيران، 2010، ص24.

(23) Emmanuel O Ojo, Op.Cit,p 21.

(24) حزب عموم شعب نيجيريا: كان من أوائل الأحزاب التي ظهرت خلال الفترة الانتقالية 1998، تمثل المنطقة الشمالية وبعض أجزاء المنطقة الوسطى مركز الثقل السياسي للحزب وهو حزاب معارض، للمزيد من المعلومات حول الأحزاب التي شاركت في انتخابات عام 2007، انظر: احمد عبد الرحمن خليفة، نيجيريا في السياق الغرب افريقي: نظرة حول طبيعة الدولة وتطورها وقواها السياسية، 6 ديسمبر 2017، ص ص 10-11.

(24) National Democratic Institute, Op.Cit, p 75.

(25) اياد عبد الكريم مجيد، المصدر السابق، ص24

(26) ينظر جدول رقم (1).

(27) كانت انتخابات عام 2007 بارزة من نواح عديدة، فقد جاءت بعد ثماني سنوات مضطربة من الديمقراطية، وهي أطول فترة منذ الاستقلال عن المملكة المتحدة في عام 1960، ولأول مرة في تاريخ البلاد، شهدت انتقال مدنياً للسلطة، للمزيد ينظر:

Emmanuel O Ojo,Op. Ct, p21.

(28) مصطفى موسى محمد علي، الانتخابات التشريعية وأثرها على ظاهرة العنف السياسي في نيجيريا، مجلة دراسات افريقية، العدد السادس، مج الأول، ص ص 17-18.

(29) Library of Congress-Federal Research Division, Country Profile:Nigeria, July, 2008, p 6.

(30) تيموثي سيسك، المصدر السابق، ص ص 83-84.

(31) ازهار محمد عيلان، قراءة في الممارسات الانتخابية بنيجيريا في ضوء التجربة الاخيرة 2008، الممارسة الانتخابية المعاصرة في افريقيا (2007-2009)، مراجعة وتحرير: عبد السلام ابراهيم البغدادي، تقديم: هيفاء احمد محمد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2009، ص 37.

(32) National Democratic Institute,Op.Cit, p 6.

(33) Omobolaji Ololade Olarinmoye, Godfathers Political Parties and electoral corruption in Nigeria, African Journal of political science and international Relations,Vol.2(4) ,December 2008, p 70.

(34) Obi Emeka Anthony, Elections and Democracy in Nigeria: Counting the votes and making the votes, Book Reviews,Publisher,Printer &Editor: Linda Brady Hawke, Vol.lll, issue 5.May 2011, p 20.

(35) Promisejude Emordi & Others, Anassessment Ofdemocracy, Goodgovernand The 2023General Elections in Nigeria: Implications for Future Elections, University of Africa Journal of Governance and Politics (UATJOGAP) Volume 1Number 3,September, 2024, p 8.

(36) تيموثي سيسك، المصدر السابق، ص 84.

(37) Emmanuel Remi Aiyede,Editoral the Politics of Electoral Reform in Nigeria, 2007-2011, Journal of African Elections,Vo.11, No.1, p 1.

(38) Enaruna Edosa,The Role of Traditional Rulers in Curbing Electoral Violence in Nigeria, International Journal of Administration and Development Studies, A Publication of the Department of Public Administration University of Maidugurl, Nigeria, Vo.6, N.1, March, 2016, p 126.

(39) في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، غادر الرئيس ياردوا نيجيريا لتلقي العلاج الطبي من التهاب التامور الحاد (وهو تضخم في الغشاء المحيط بالقلب والذي يمكن ان يحد من التنفس) في المملكة العربية السعودية، وقد تسبب غيابه في الكثير من التوترات السياسية، للمزيد من المعلومات. ينظر:

Francis Paschal Nwosu, The Death President Umaru Musa Yar'adua and the Doctrine of Necessity in Nigreia, 2007-2010, Nnamdi Azikiwe Journal of Philosophy, Vo.13, No.1, 2022, p 82.

(40) للمزيد من المعلومات حول ردود أفعال النيجيريين على الحالة الصحية للرئيس عمر موسى ياردوا، ينظر:

Ibid, p p 84-85.

(41) تشير السنوات الثلاث التي قضاها الرئيس ياردوا في منصبه الى انه على الرغم من حسن نوايا الرئيس الراحل ياردوا، كما ورد في اجندته المكونة من سبع نقاط، الا انها ظلت دون تنفيذ بسبب اعتلال صحته، مما أدى الى تدهور اقتصادي حاد، وانقسم البلاد الى فصائل، وتصاعد الازمات الطائفية، وإلغاء تقرير اويس، وعرقلة سيادة القانون، وعدم تنفيذ الميزانية، لمزيد من المعلومات، ينظر:

Francis Paschal Nwosu, Op.Cit, p 89-93.

(42) Emmanuel Remi Aiyede, Op. Ct, p 4-5.

(43) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، المصدر السابق، ص 3.،

(44) للمزيد من المعلومات حول برنامج ياردوا ، ينظر:

Ishaku Usman Gadzama,Effects of President Umaru Musa Yar' Adua's 7-Pont Agenda on Agricul Tural Development and food Securint in Nigeria,European Scientific Journal November , Vol.9, No.32, 2013, p p 455-456.

(45) تقع دلتا النيجر في جنوب شرق نيجيريا، وتضم تسعاً من ولايات البلاد ، بلغ عدد سكانها 29 مليون نسمة عام 2005، تتميز بتنوعها العرقي واللغوي، يأتي معظم انتاج نيجيريا من النفط الخام(اكثر من 90%) من حقول وابار دلتا النيجر، يكتسب نفط النيجر أهمية بالغة للاقتصادات الغربية، لان معظم النفط المستخرج خفيف وخالٍ من الكبريت، تعمل شركات النفط الأجنبية في دلتا النيجر وفي جميع انحاء نيجيريا من خلال حصص بينها وبين شركة البترول الوطنية النيجيرية، اكبر شركات النفط الأجنبية هي شركة شل، وشيفرون، وموبيل، واجيب، وايلف، وتكساكو، لمزيد من المعلومات حول دلتا النيجر ونسبة ملكية هذه الشركات، ونسبة عائدات النفط لكل من الحكومة الفيدرالية والشركات الأجنبية : ينظر: صبحي قنصوه، النفط والسياسة في دلتا النيجر. صراع لا ينتهي، مجلة قراءات سياسية، العدد الحادي عشر، يناير 2012، ص ص 25-28.

(46) للمزيد من المعلومات حول حقوق الانسان، ينظر: الأمم المتحدة الجمعية العامة، تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15 (ا) من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان 1/5 ، مجلس حقوق الانسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الدورة الرابعة، جنيف، 2-13 شباط/ فبراير 2009، ص ص 2-3، ص ص 13-14.

(47) المصدر نفسه، ص ص 17-18.

(48) بدأت الازمة المالية العالمية، او ازمة الائتمان، في يوليو/تموز 2007، عندما أدى فقدان ثقة المستثمرين في قيمة الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري في الولايات المتحدة الى ازمة سيولة، دفعت الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوربي الى ضخ رؤوس أموال ضخمة في الأسواق المالية، ارتفع الفارق بين سندات الخزانة الامريكية واليورو والدولار، وهو مؤشر على مخاطر الائتمان المتصورة في الاقتصاد ككل، في يوليو/تموز 2007، وظل متقلباً لمدة عام، ثم ارتفع اكثر في سبتمبر 2008،، تفاقمت الازمة، وانهارت أسواق الأسهم حول العالم ودخلت فترة من التقلبات الشديدة، وافلس عدد كبير من البنوك وشركات الرهن العقاري والتامين، للمزيد من المعلومات، ينظر:

Olaop O.R.& Other's, The Nigerian state and global economic crises: Socio political implications and policy challenges, International Journal of Educational Administration and Policy Studies, Vo.4(2), February, 2012, p p 45-46 .

(49) لمزيد من المعلومات حول المشاكل التي واجهت الحكومة، ينظر: الأمم المتحدة، المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، الجلسة 4، المحاضرة الرسمية، الخميس، 25 حزيران/يوليه 2009، الساعة 15/00، نيويورك، ص 30.

(50) للمزيد من المعلومات حول إخفاقات برنامج ياردوا، ينظر،

Robert Oghenedoro Dode, Yar'adua 7-Point Agenda, The Mdgs and Sustainable Development in Nigeria, Global Journal of Human Social Science, Vo. 10, Issue. 4, August 2010, p p 5-6.

(51)Ebi Lawrence Alfred, An Assessment of the Seven Point Agenda of President Umar Musa Yar'adua's Administration in Nigeria, International Journal of Social Sciences and Humanities Invention,9(12) , pp 64-65.

(52) Muhammad A. Bell,Challenges to Development in Nigeria 1999-2013, Reseach on Humanities and Social Sciences, Vol.5, N0.9, 2015, p 40.

(53) Robert Oghenedoro Dode, Op.Cit,p 4-5.

(54) Ebi Lawrence Alfred,Op.Cit, pp 7466-7467.

(55) تهدف هذه الجماعة المعروفة ايضاً باسم طالبان النيجيرية، الى تطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة مجتمع إسلامي خالص في شمال نيجيريا، بالإضافة الى حظر التعليم الغربي، تسعى الجماعة ايضاً الى إقامة حكومة إسلامية على غرار امارة أفغانستان الاسلامية، باستخدام التمرد المسلح وتطهير المجتمع من الكفر والانحلال الاخلاقي، للمزيد : ينظر: علاء جبار احمد، نيجيريا.. بين تحدي طالبان ودوامة العنف الطائفي، مجلة دراسات دولية، العدد الثمانون، ص 267.

(56) Chris. I. Nwagboso, Security Challenges and Economy of the Nigerian State (2007 – 2011), American International Journal of Contemporary Research Vol. 2 No. 6; June 2012, p 244.

(57) Muttaqha Rabe Darma, Transforming Governance System in Developing Countries : Designing for a Workable Katsina State, Umaru Musa Yar'adua Memorial day 13th Annual Memorial Theme : Leadership and Good Governance,On Sunday 14th May 2023, Yar'adua Memorial Lecture, p p 2-3 .

(58) Chris. I. Nwagboso, Op.Cit, p 246.

(59) Ishaku Usman Gadzama, Effects of President Umaru Musa Yar'adua 's 7-Point Agenda on Agricul Tural Development and Food Security in Nigeria, European Scientific Journal November 2013 edition, Vo. 9, No. 32, p 456.

(60) صبحي قنصوه، المصدر السابق، ص ص 28-29.

(61) احمد عبد الرحمن خليفة، المصدر السابق، ص 15.

(62) لمزيد من المعلومات حول المنظمات التي اعتمدت الوسائل السلمية وتلك التي استخدمت العنف المسلح، ينظر: صبحي قنصوه، المصدر السابق، ص ص 30-32.

(63) داسي سفيان، دراسة في التعقيدات الاثنية واشكالية بناء الدولة في نيجيريا، مجلة قراءات افريقية، في دراسات وبحوث، دراسة اجتماعية، 14 نوفمبر 2017، ص 11.

(64) صبحي قنصوة، المصدر السابق، ص 32.

(65) خصيص (50 مليار نيرة) لمنطقة دلتا النيجر، وحصلت هيئة التنمية على 27.12 مليار نيرة)، وبذلك، يصل اجمالي المبلغ الى (77.12 مليار نيرة)، لذلك، من المرجح ان تؤدي المؤامرات القائمة مع المسؤولين الحكوميين الى تحويل الأموال التي كان من المفترض ان توجه من خلال وزارة التنمية المنشاة حديثاً في المنطقة. للمزيد من المعلومات، ينظر،

Robert Oghenedoro Dode, Op.Cit, p p 5-6.

(66) Ibid, p 6.

(67) لمزيد من المعلومات حول اضطرابات دلتا النيجر، منذ بدايتها وتطورها، وردود أفعال الحكومات المتعاقبة عليها. ينظر: هيفاء احمد محمد، المصدر السابق، ص ص 108-113.

(68) يحي بوزيدي، من حركة تحرير دلتا النيجر الى بوكو حرام.. الدولة ومنافسوها في المناطق الحدودية النيجيرية، مجلة متابعات افريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد 26، مايو 2022، ص 18.

(69) للمزيد من المعلومات حول الاحداث قبل وبعد العفو الذي أصدره الرئيس ياردوا، ينظر:

Ebi Lawrence Alfred, Op.Cit, p p 64-65.

(70) احمد عبد الرحمن خليفة، المصدر السابق، ص 16.

(71) جمهورية نيجيريا الاتحادية، برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر، مذكرة الى أعضاء المجلس التنفيذي، المجلس التنفيذي-الدورة التاسعة والتسعون، روما، 21-22 نيسان 2010، ص 17.

(72) تعتمد بوكو حرام على ثلاثة ركائز تشكل اطار رؤيتها الايديولوجية، الركيزة الأولى هي ان الدولة فاسدة وكافرة ولا يجوز التعامل معها، لان نظامها المصرفي قائم على الربا وهو امر مخالف للإسلام، وان القوانين التي تتبعها تخالف الشرعية الاسلامية، اما الركيزة الثانية هي ان التعليم الغربي كفر لانه من رحم الاستعمار ، وهدفه تدمير الإسلام، الركيزة الثالثة هي "الهجرة" من هذا المجتمع الى مكان منعزل، للمزيد من المعلومات ، ينظر: حمدي عبد الرحمن حسن، "العنف وهشاشة الدولة: بوكو حرام نموذجاً"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، المجلد 15، العدد 58، ابريل 2015، ص 149.

(73) يحي بوزيدي، المصدر السابق، ص 16.

(74) علاء جبار احمد، المصدر السابق، ص ص 267-268.

(75) محمد الأمين بن عودة ومصطفى كراوة، واقع الاستثمارات الأجنبية في نيجيريا في ظل المتغيرات والتحديات السياسية والأمنية الراهنة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 5، 2020، ص 171.

(76) دينا شفيق، تأثير الصراعات الدينية على الشرعية السياسية للنظام السياسي المنتخب في نيجيريا، المركز الديمقراطي العربي، 2 يونيو 2017، ص ص 7-8.

(77) امال بوساحة، النزاعات الاثنودينية في منطقة الساحل جنوب الصحراء-دراسة حالة نيجيريا، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 2، 2023، ص 455.

(78) دينا شفيق، المصدر السابق، ص ص 7-8.

(79) للمزيد من المعلومات حول الصراع بين المسلمين والمسيحيين، نسبتهم في نيجيريا، وبداية الصراع بينهما، ونتائج هذا الصراع، ينظر: هيفاء احمد محمد، المصدر السابق، ص ص 106-108.

(80) يحي بوزيدي، المصدر السابق، ص 16.

(81) علاء جبار احمد، المصدر السابق، ص 268.

(82) المصدر نفسه.

(83) دنيا شفيق، المصدر السابق، ص 5؛ -شيماء حسن علي، سرقة وتخزين النفط في نيجيريا.. الأسباب والتداعيات وسبل المواجهة (دراسة)، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، مركز بحثي مختص بالشؤون الافريقية، أغسطس 17، 2024

(84) يحي بوزيدي، المصدر السابق، ص 15.

(85) علاء جبار احمد، المصدر السابق، ص 269.

(86) Olaop O.R.& Other's, Op.Cit, p 49.

(87) دنيا شفيق، المصدر السابق، ص 5.

(88) علاء جبار احمد، المصدر السابق، ص273.

(89) ينظر جدول رقم (2).

(90) Muttaqha Rabe Darma,Umaru Musa ' Yar' Adua Memorial Day 13th Annual Lecture Theme: Leadership and Good Governance, Paper Title: Transforming Governance System in Developing Countries: Designing for a Workable Katsina State, Umaru Musa ' Yar' Adua University Auditorium Umaru Musa ' Yar' Adua University, Katsina. On Sunday 14th May 2023, ' Yar' Adua Memorial Lecture, p 6.

(91) Nasiru Zubairu , Rising Insecurity in Nigeria: Causes and Solution , Journal of Studies in Social Sciences, Volume 19, 2020 ,p 3-4.

(92) Ibid,p p 5-7.

(93) يحي بوزيدي، المصدر السابق، ص 15.

(94) للمزيد من المعلومات حول التفاوت والحرمان، ينظر داسي سفيان، المصدر السابق، ص ص 6-11؛ شيماء حسن علي، المصدر السابق.

(95) Africe South of the Saharaa, Edited by(14) Europa Publications, Europa Regional Surveys of the world, London, New York, Routiedge, 2008, p 20.

(96) Chris. I. Nwagboso, Op.Cit, p 245.

(97) ينظر جدول رقم (2)

(98) Ibid, p 251.
(99) Ibid, p 251
(100) Ibid, p p 254-255.

المصادر
اولاً: المصادر العربية

اولاً: التقارير الدولية
1-الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الجلسة العامة 86، الخميس 13 أيار/مايو 2010، الساعة 10/0، نيويورك.
2-الأمم المتحدة الجمعية العامة، تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15 (ا) من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان 1/5 ، مجلس حقوق الانسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الدورة الرابعة، جنيف، 2-13 شباط/فبراير 2009
3-الأمم المتحدة، المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، الجلسة 4، المحاضرة الرسمية، الخميس، 25 حزيران/يوليه 2009، الساعة 15/00، نيويورك.
4-المكتب الوطني للإحصاء، مراجعة الاقتصاد النيجيري 2010، المنطقة الفيدرالية، ابوجا، ص 10. على الموقع:
www.nigerianstat.gov.ng
5-تيموثي سيسك، الانتخابات ومنع نشوب النزاعات: دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة، المرفق 7، فريق الحكم الديمقراطي مكتب السياسات الإنمائية.
6-جمهورية نيجيريا الاتحادية، برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر، مذكرة الى أعضاء المجلس التنفيذي، المجلس التنفيذي-الدورة التاسعة والتسعون، روما، 21-22 نيسان 2010
7-مجموعة البنك الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، 2025.

ثانياً: الكتب العربية
1--هشام نعمة فياض، نيجيريا: دراسة في المكونات الاجتماعية-الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،2016 .

ثالثاً:البحوث العلمية
1- احمد عبد الرحمن خليفة، نيجيريا في السياق الغرب افريقي: نظرة حول طبيعة الدولة وتطورها وقواها السياسية، 6 ديسمبر 2017.
2- ازهار محمد عيلان، تطورات الاحداث السياسية في نيجيريا بعد وفاة عمر ياردوا، مجلة اوراق دولية، السنة الثانية عشرة، العدد 192، اب 2010.
3- ازهار محمد عيلان، قراءة في الممارسات الانتخابية بنيجيريا في ضوء التجربة الاخيرة 2008، الممارسة الانتخابية المعاصرة في افريقيا (2007-2009)، مراجعة وتحرير: عبد السلام ابراهيم البغدادي، تقديم: هيفاء احمد محمد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2009.
4- امال بوساحة، النزاعات الاثنو دينية في منطقة الساحل جنوب الصحراء-دراسة حالة نيجيريا، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 2، 2023.
5- اياد عبد الكريم مجيد، الانتخابات العامة في نيجيريا: نيسان/ 2007، الملف السياسي، العملية السياسية في نيجيريا، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (80)، حزيران، 2010.
6- حكيم الادي نجم الدين، التحول الديمقراطي وعسكرة السياسة في نيجيريا، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 5 أيلول 2022.
7- حمدي عبد الرحمن حسن، "العنف وهشاشة الدولة: بوكو حرام نموذجاً"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، المجلد 15، العدد 58، ابريل 2015.

8- داسي سفيان، دراسة في التعقيدات الاثنية واشكالية بناء الدولة في نيجيريا، مجلة قراءات افريقية، في دراسات وبحوث، دراسة اجتماعية، 14 نوفمبر 2017.
9- دنيا شفيق، تأثير الصراعات الدينية على الشرعية السياسية للنظام السياسي المنتخب في نيجيريا، المركز الديمقراطي العربي، 2 يونيو 2017.
10- صبحي قنصوه، النفط والسياسة في دلتا النيجر. صراع لا ينتهي، مجلة قراءات سياسية، العدد الحادي عشر، يناير 2012.
11- علاء جبار احمد، نيجيريا.. بين تحدي طالبان ودوامة العنف الطائفي، مجلة دراسات دولية، العدد الثمانون.
12- محمد عاشور، التطورات السياسية في نيجيريا ومعضلة التحول الديمقراطي في افريقيا، مجلة امتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية.
13- محمد الأمين بن عودة ومصطفى كراوة، واقع الاستثمارات الأجنبية في نيجيريا في ظل المتغيرات والتحديات السياسية والأمنية الراهنة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 5، 2020.
14- مصطفى موسى محمد علي، الانتخابات التشريعية وأثرها على ظاهرة العنف السياسي في نيجيريا، مجلة دراسات افريقية، العدد السادس، مج الأول.
15- مفيد الزيدي، السياسة الامريكية تجاه نيجيريا في عهد ترامب (2016-2020)، مجلة دراسات افريقية، العدد الخامس، مج الأول، العتبة العباسية المقدسة-دراسات افريقية، 1443 هـ-2021م .
16- هيفاء احمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مجلة دراسات دولية، العدد السادس والاربعون.
17- يحي بوزيدي، من حركة تحرير دلتا النيجر الى بوكو حرام.. الدولة ومنافسوها في المناطق الحدودية النيجيرية، مجلة متابعات افريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد 26، مايو 2023.

ثانياً: المصادر الإنكليزية
اولاً: التقارير الدولية

1- National Democratic Institute,Final nde Report on Nigeria's 2007 Election, 2008.
2-Library of Congress-Federal Research Division, Country Profile:Nigeria, July, 2008.

ثانياً: الكتب

1- Africe South of the Saharaa, Edited by(14) Europa Publications, Europa Regional Surveys of the world, London, New York, Routiedge, 2008.
2- Toyin Failola & Matthew M.Heaton, A History of Nigeria, Combridge, University Press, 2008. www.combridg. Org.
3- Toyin Falola& Ann Genova,Historical Dictionary of Nigeria,Historical Dictionaries of Africa,No.111,U.S.A,2009.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح العلمية

1- Eghosa Aimufua, Anlysis of Role of the Nigerian Press in the Promotion of Nigerian National Ldentity, Thesis Doctor Philosphy, School of Journalism, Media and Cultural Studies-Cardiff University, 2007.
2- Michael Babtunde Aleyomi, Citizen Dipomacy in Nigeria's Image Buildingm 1999-2015,Thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of doctor of Philosophy , Universiti Sains Malaysia,June 2017.

رابعاً: البحوث العلمية

1- Chris. I. Nwagboso, Security Challenges and Economy of the Nigerian State (2007 – 2011), American International Journal of Contemporary Research Vol. 2 No. 6; June 2012.
2- Ebi Lawrence Alfred, An Assessment of the Seven Point Agenda of President Umar Musa Yar'adua's Administration in Nigeria, International Journal of Social Sciences and Humanities Invention,9(12) .

3- Eigth Umaru Musa Yaradua Special Prayers and Memorial Lecture Series Organised 1999-2007, By : Pleasant Library and Book Club, Abba Saude House, New Ring Road, Modoji, Katsina, Katsina State,May 5, 2019.
4- Emmanuel Remi Aiyede,Editoral the Politics of Electoral Reform in Nigeria, 2007-2011, Journal of African Elections,Vo.11, No.1.
5- Enaruna Edosa,The Role of Traditional Rulers in Curbing Electoral Violence in Nigeria, International Journal of Administration and Development Studies, A Publication of the Department of Public Administration University of Maidugurl, Nigeria, Vo.6, N.1, March, 2016.
6- Francis Paschal Nwosu, The Death President Umaru Musa Yar'adua and the Doctrine of Necessity in Nigreia, 2007-2010, Nnamdi Azikiwe Journal of Philosophy, Vo.13, No.1, 2022.
7- Ishaku Usman Gadzama,Effects of President Umaru Musa Yar' Adua's 7-Pont Agenda on Agricul Tural Development and food Securint in Nigeria,European Scientific Journal November , Vol.9, No.32, 2013.
8- Lamidi Kamal Olaniyi & Mohammed Bello Umar, Democracy and Succession problems in Nigeria: the fourth republic experience,An international Journal of arts and Humanities, IJAH,Vol.3(3) July,2014.
9- Muhammad A. Bell,Challenges to Development in Nigeria 1999-2013, Reseach on Humanities and Social Sciences, Vol.5, N0.9, 2015.
10- Muttaqha Rabe Darma, Transforming Governance System in Developing Countries : Designing for a Workable Katsina State, Umaru Musa Yar'adua Memorial day 13th Annual Memorial Theme : Leadership and Good Governance,On Sunday 14th May 2023, Yar'adua Memorial Lecture.
11- Muttaqha Rabe Darma,Umaru Musa ' Yar' Adua Memorial Day 13th Annual Lecture Theme: Leadership and Good Governance, Paper Title: Transforming Governance System in Developing Countries: Designing for a Workable Katsina State, Umaru Musa ' Yar' Adua University Auditorium Umaru Musa ' Yar' Adua University, Katsina. On Sunday 14th May 2023, ' Yar' Adua Memorial Lecture.
12- Nasiru Zubairu , Rising Insecurity in Nigeria: Causes and Solution , Journal of Studies in Social Sciences, Volume 19, 2020 .
13- Omobolaji Ololade Olarinmoye, Godfathers Political Parties and electoral corruption in Nigeria, African Journal of political science and international Relations,Vol.2(4) ,December 2008.
14- Obi Emeka Anthony, Elections and Democracy in Nigeria: Counting the votes and making the votes, Book Reviews,Publisher,Printer &Editor: Linda Brady Hawke, Vol.lll, issue 5.May 2011.
15- Olaop O.R.& Other's, The Nigerian state and global economic crises: Socio political implications and policy challenges, International Journal of Educational Administration and Policy Studies, Vo.4(2), February, 2012.
16- Promisejude Emordi & Others, Anassessment Ofdemocracy, Goodgovernand The 2023General Elections in Nigeria: Implications for Future Elections, University of Africa Journal of Governance and Politics (UATJOGAP) Volume 1Number 3,September, 2024.

17- Robert Oghenedoro Dode, Yar'adua 7-Point Agenda, The Mdgs and Sustainable Development in Nigeria, Global Journal of Human Social Science, Vo. 10, Issue. 4, August 2010.
18- Thomas Chukuma Ijere Doctoral Training Centre, Democracy and Develoopment in Nigeria: An Appraisal of the Peoples Democratic Party (PDP) Sixteen Years,intemational Journal of Research in Humanities and Social Studies Vo.2, issue 9, September 2015.